الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/53/869
S/1999/308
23 March 1999

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البنود ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٦٧ و ٧٤ و ١٥٥ من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من المندوب الدائم للإمارات العربية المتحدة

يشرفني وبناء على توجيهات من حكومتي أن أحيل إليكم طيه نص البيان الصحفي للدورة السبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد يومي ١٤ - ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٩، المقر الأمانة العامة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٧٤ و ٦٧، ١٥٥ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد جاسم سمحان النعيمي
السفير
المندوب الدائم

مرفق

البيان الصحفي
للدورة السبعين للمجلس الوزاري

١٤-١٥ آذار/ مارس ١٩٩٩م

الأمانة العامة - الرياض

عقد المجلس الوزاري دورته السبعين يومي الأحد والاثنين في ١٤ و ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٩م، برئاسة معالي/ راشد بن عبد الله النعيمي، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

معالي/ عبد العزيز محمد الفاضل	وزير التربية والتعليم في دولة البحرين
صاحب السمو الملكي الأمير/ سعود الفيصل	وزير خارجية المملكة العربية السعودية
معالي/ يوسف بن علوي بن عبد الله	الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان
معالي الشيخ/ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	وزير خارجية دولة قطر
معالي الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح	النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة الكويت

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ/ جميل إبراهيم الحجيلان، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعبر المجلس الوزاري عن عميق مشاعر الحزن لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين الشقيقة الذي انتقل إلى جوار ربه بعد حياة مليئة بالأعمال الجليلة والإنجازات الكبيرة، ورحلة حافلة بالعطاء الصادق والعمل المخلص الدؤوب لما فيه خير دولة البحرين وتقدمها وازدهارها ورخاء شعبها، داعيا المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيد الراحل بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

كما ويعبر المجلس عن صادق تقديره لدور الفقيد الراحل في تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإسهامه الكبير في تأسيسه، ولما قدمه رحمه الله من جهد كبير لخدمة قضايا أمته العربية والإسلامية وسلام واستقرار المنطقة والعالم.

ويرفع المجلس الوزاري خالص العزاء وصادق المواساة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آلي خليفة أمير دولة البحرين والأسرة الحاكمة الكريمة وشعب وحكومة دولة البحرين، متمنيا لدولة البحرين وشعبها الشقيق اضطراد التقدم والازدهار والرخاء بقيادة سموه الرشيدة.

بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، يرفع المجلس الوزاري إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود خالص التهاني متمنيا للشعب السعودي الشقيق مزيدا من التقدم والاستقرار والرخاء، في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية.

- مسيرة التعاون المشترك:

انطلاقا مما أكده المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٨ - ٢٠ شعبان ١٤١٩ هـ الموافق ٧ - ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨م، لدفع خطى مسيرة التعاون المباركة نحو آفاق أرحب، اطلع المجلس الوزاري على عدد من توصيات وقرارات اللجان الوزارية والفنية الهادفة إلى دعم مسيرة التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون. وفي هذا الإطار، استعرض المجلس الوزاري توصيات الاجتماع التاسع والأربعين للجنة التعاون المالي والاقتصادي التي عقدت في دولة الكويت، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والتي تتعلق بدعم مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك في مختلف مجالاته. كما تابع المجلس الوزاري الخطوات التي تمت في إطار تنفيذ قرارات المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة بشأن توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي وإقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس. وأكد على أهمية مواصلة المزيد من الخطوات بهذا الشأن.

كما استعرض المجلس الوزاري مسيرة المفاوضات والحوار مع الدول والمجموعات الاقتصادية، واستمع إلى تقرير عنها قدمه المنسق العام للمفاوضات وأصدر توجيهه بإجراء التفاوض حول إعلان مبادئ للتعاون المشترك بين دول المجلس ودول الإفتا.

وفي مجال التعاون العسكري استمع المجلس الوزاري إلى إيجاز حول الخطوات التي تم اتخاذها تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته الماضية. وعبر عن ارتياحه لما تم إنجازه في هذا المجال.

كما اطلع المجلس الوزاري على موضوع نقل المكتب الإقليمي لغرب آسيا للبيئة من دولة البحرين، وقرر دعم موقف دولة البحرين باستمرار بقاء المكتب الإقليمي لغرب آسيا للبيئة في دولة البحرين لما

يتيحه من فرص جيدة للتعاون معه عن قرب في المجالات البيئية المتعددة وما يوفره من دعم فني واستشاري لدول المجلس ودول المنطقة.

الشؤون السياسية

تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بعدوانه على دولة الكويت:

تدارس المجلس الوزاري تطورات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن المرتبطة بنتائج عدوانه على دولة الكويت، وعبر عن أسفه وقلقه الشديدين لاستمرار الحكومة العراقية في تحدي إرادة وقرارات الشرعية الدولية برفضها الصيغة المقترحة من مجلس الأمن والمتعلقة بتشكيل ثلاث لجان لتقييم ملفات العلاقة بين العراق والأمم المتحدة ورفض التعاون مع آليات الأمم المتحدة المكلفة بالتأكد من التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية التي تهدد العراق وشعبه وجيرانه والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وأكد مسؤولية الحكومة العراقية عن تعريض العراق والمنطقة لمزيد من المخاطر والشعب العراقي الشقيق لمزيد من المعاناة.

وبحث المجلس الوزاري ما ورد في بيان القيادة العراقية الصادر يوم الأحد الموافق ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٩م وما سبقه وما تبعه من تصريحات للمسؤولين العراقيين، وعبر عن إدانته ورفضه المطلق للمزاعم والاتهامات الباطلة والتهديدات المباشرة والخطيرة على أمن وسيادة دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. وأكد المجلس الوزاري بأن تهديدات النظام العراقي المستمرة تمثل إصرارا على التجاهل وعدم الاكتراث بالإرادة الدولية والإرادة العربية، والمواقف الواضحة المتمثلة في قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩، وقرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وما عبر عنه البيان الصادر عن الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية الدول العربية الذي عقد في القاهرة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩م، الداعي إلى الامتناع عن القيام بأي عمل عدواني أو استفزازي لدولة الكويت والدول المجاورة. وطالب المجلس الوزاري الحكومة العراقية بالتوقف الفوري عن إصدار مثل هذه الاتهامات وحذر من مغبة المضي في سياسات المغامرة والتهديدات. كما طالب المجلس المجتمع الدولي برفض وإدانة هذا السلوك العدواني للقيادة العراقية، وإلزامها بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما ما يخص التعاون الجاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإطلاق سراح الأسرى الكويتيين وغيرهم من الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

وجدد المجلس الوزاري مطالبته العراق بضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية لاثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة قولا وعملا، وذلك بالاعتراف بأن غزوه لدولة الكويت هو خرق للمواثيق الشرعية العربية والدولية وانتهاك لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقا من مواقف دول المجلس الثابتة ومسؤولياتها العربية، والاقليمية والدولية أكد المجلس مجددا تعاطفه مع الشعب العراقي الشقيق من جراء المعاناة التي يتعرض لها نتيجة لسياسات حكومته، وتصميمه على مواصلة مبادراته لرفع المعاناة عن الشعب العراقي بالرغم من رفض النظام العراقي لهذه المبادرات، وأكد على أهمية الحفاظ على استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران:

(أ) قضية احتلال ايران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

استعرض المجلس الوزاري مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ لاحظ استمرار الادعاءات الإيرانية، غير المقبولة، بشأن الجزر الثلاث، والقيام بإجراء مناورات عسكرية استفزازية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفتح دار للبلدية الإيرانية ومجمع تعليمي في جزيرة أبو موسى بهدف تكريس الاحتلال، وفرض الأمر الواقع، أكد المجلس مجددا على أهمية قيام جمهورية إيران الإسلامية، بترجمة توجهاتها المعلنة، في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي، برغبتها في تحسين العلاقات مع دولة المجلس إلى خطوات عملية ملموسة، قولا وعملا، وذلك بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون ودول إعلان دمشق وجامعة الدول العربية والمجموعات والمنظمات الإقليمية والدولية والأمين العام للأمم المتحدة، الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث بالطرق السلمية وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الوسيلة السلمية لحل النزاعات بين الدول من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا الصدد، جدد المجلس الوزاري تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، ومطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير تركيبتها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات، وإزالة جميع المنشآت التي سبق إقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وإذ يستنكر بيانه في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٩م، بشأن المناورات العسكرية الإيرانية في جزر دولة الإمارات العربية المتحدة المحتلة ومياهها الإقليمية فإنه يطالب إيران بالكف عن الأعمال الاستفزازية التي تشكل انتهاكا صارخا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة،

وتمثل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة وتعرض الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر.

(ب) العلاقات مع إيران:

استعرض المجلس الوزاري العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الإسلامية في ضوء نتائج الاتصالات الثنائية بين الدول الأعضاء وإيران، وفي إطار مواقف مجلس التعاون المعروفة والثابتة والتي ترتكز على القناعة بأهمية إقامة علاقات طيبة مع جمهورية إيران الإسلامية على أسس ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ومراعاة المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات القائمة بالحوار والطرق السلمية المتعارف عليها بين الدول. وجدد المجلس الوزاري التعبير عن قناعته بأن بناء الثقة يتحقق من خلال تبني إيران خطوات عملية ذات مصداقية هادفة لحل المشاكل القائمة بين الجانبين وفقا للقواعد والأعراف الدولية القاضية بحل الخلافات بالطرق السلمية، وعلى رأسها قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

• مسيرة السلام في الشرق الأوسط:

استعرض المجلس الوزاري مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وعبر عن قلقه لتعثر المسيرة وجمودها نتيجة انتهاج إسرائيل لأساليب التسويف والاستفزاز والتهرب من الوفاء بتنفيذ اتفاق "واي ريفر"، الذي أبرم بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨م بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، رغم مباشرة السلطة الوطنية الفلسطينية التنفيذ الفوري لكافة بنود الاتفاق دون مماطلة أو تسويف.

وعبر المجلس عن رفضه المطلق وإدانته للسياسة الاستيطانية الاستفزازية التي تمارسها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ولقرار الحكومة الإسرائيلية بتوسيع الحدود الجغرافية لمدينة القدس الشريف وتغيير تركيبتها الديمغرافية باعتبارها انتهاكا لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا الإطار عبر المجلس عن إدانته لقرار البرلمان الإسرائيلي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩م بتبني قانون جديد لوضع عقبات لإعاقة إعادة الجولان السوري العربي المحتل إلى سوريا، وإعادة القدس الشريف إلى الفلسطينيين، ولقيام الحكومة الإسرائيلية، مؤخرا، بضم بلدة أرنون اللبنانية إلى الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان. وحيا المجلس الشعب اللبناني على تحريره بلدة أرنون من الاحتلال الإسرائيلي.

وإذ يطالب المجلس الوزاري الحكومة الإسرائيلية بالكف عن انتهاج السياسات التوسعية والممارسات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، يؤكد مجددا بأن السلام الحقيقي الذي تتطلع إليه

دول وشعوب المنطقة والمجتمع الدولي، لن يتحقق إلا بإعادة الحقوق العربية المشروعة إلى أصحابها، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وأسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وبالانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية إلى خط الحدود القائم في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧م ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي وفقا للقرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ دون قيد أو شرط.

وإذ يقدر المجلس الوزاري جهود راعيي عملية السلام، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، لدعم عملية السلام وإخراجها من التعثر والجمود، ليدعو هذه الدول إلى مواصلة تكثيف دورها الفاعل والمؤثر لحمل إسرائيل على الوفاء بتعهداتها بموجب الاتفاقات المبرمة، وتنفيذ ما التزمت به مؤخرا في اتفاق "واي ريفر"، واستئناف المفاوضات على المسار السوري من حيث توقفت وكذلك على المسار اللبناني، تحقيقا للسلام والأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها.

وفي هذا الإطار أشاد المجلس الوزاري بإعراب الاتحاد الأوروبي مجددا عن تأكيد رفضه الاعتراف بالقدس، بما في ذلك الشطر الغربي من المدينة، عاصمة للكيان الإسرائيلي.

- الوضع في إقليم كوسوفو:

استعرض المجلس الوزاري تطورات الوضع في إقليم كوسوفو، ويدعو المجلس الوزاري المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف المجازر والأعمال الإجرامية والإرهابية التي تقوم بها القوات الصربية في إقليم كوسوفو ضد المدنيين المسلمين والأبرياء لينعم أبناء هذا الإقليم بالأمن والاستقرار.

- نزع أسلحة الدمار الشامل:

جدد المجلس الوزاري مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وأكد المجلس على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب:

جدد المجلس الوزاري نبذه، بشكل قاطع، لجميع مظاهر التطرف والعنف والإرهاب بمختلف أشكالها وصورها، وأيا كان مصدرها ومكانها، ودوافعها ومنطلقاتها، وما تمثله من أخطار، وتهديد لأمن وسلامة واستقرار الدول ومواطنيها والمقيمين فيها. وأكد المجلس عزم دوله على التصدي لهذه الظاهرة ومواجهتها من خلال تكثيف الاتصالات والتنسيق والتعاون الأمني، ويطالب في الوقت ذاته جميع الدول وخاصة تلك التي تربطها بدول المجلس علاقات صداقة ومصالح مشتركة اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تحول دون إيواء

العناصر والجماعات الإرهابية والمتطرفة، أو منحها حق اللجوء السياسي، وعدم تمكينها من استغلال أراضي وقوانين هذه الدول لممارسة أنشطتها وأعمالها الإرهابية والتخريبية، وترويع الأبرياء الآمنين. واستنكر المجلس الوزاري دعوة المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته التاسعة عشرة، إلى عقد اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب، مؤكدا قناعته بأن السبيل الوحيد والأمثل لمكافحة الإرهاب هو من خلال عمل دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة، يكفل القضاء على هذه الظاهرة الدولية وما ينتج عنها من ضحايا بشرية وخسائر مادية.

التجديد للأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية:

قرر المجلس الوزاري عملا بالمادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للمجلس، التجديد للأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية سعادة المهندس/ عجلان بن علي بن عمران الكواري لمدة ثلاث سنوات ابتداء من الأول من شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩م.

- - - - -